التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية.

أ. شمسة بوشنافة

استاذ محاضر بقسم العلوم السياسية.

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

ملخص:

يناقش هذا المقال مسالة التغير في السياسة الخارجية بالاعتماد على الدراسات التي انجزت من قبل العديد من المتخصصين (هولستي، جيمس روزنو، تشال هيرمان ودفيد سكيدمو) في محاولة لتوضيح اهم الاسباب التي تحدث التغير في السياسة الخارجية واهم الانماط الناتجة عن ذلك.

Résumé:

L'article analyse la question du changement en matière de politique étrangère.Il se base sur les études réalisées par plusieurs spécialistes tels que: James Rosenau, Charles Hermann et David Skidmore. et ce pour clarifier les différentes causes qui provoquent le changement de la politique étrangère ainsi que les modes résultants.

مقدمة:

تعد دراسة التغيير في السياسة الخارجية من المواضيع الحديثة في العلاقات الدولية. فاغلب الدراسات في هذا المجال تركزت حول شرح مسالة الاستمرار واعتبرت حالات التغير الجذري كقيم شاذة [1] ونادرا ما يحدث.فحسب مفهوم النظريات الكلاسيكية (الواقعية والواقعية الجديدة)،فان قليل من الدول تخاطر بإعادة تعريف مصلحتها واعادة النظر في علاقاتها الثنائية التعاونية اوالصراعية واحلافها وسياستها المتعددة الاطراف، الا انه يمكن وفي بعض الحالات، الحديث عن عملية تصريف وليس تغيير وهوما يحدث في الدول الديمقراطية والتي تعرف تداول سياسيي وليس فقط انتخابات،حيث الاستمرار يسود دوما [2] ويرجع تأخر هذا النوع من الدراسات إلى العديد من الأسباب، يلخصها روبرت جالبين في كتابه "الحرب والتغير في السياسة العالمية" والذي صدر سنة 1981، في[3]:

-حداثة حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والاهتمام بدراسة النظام وعناصر استمراره.

-تركيز المدرسة السلوكية واقتراب صنع القرار على الظواهر الجزئية والإبتعاد عن بناء نظرية كلية للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية بما يتضمنه ذلك من ضرورة البحث في التغير في النظام الدولي.

-الاهتمام بدراسة الحرب الباردة في إطار ما سمي بتحيز الغرب الإيديولوجي والفكري، حيث شكل موضوع الأمن القومي الأمريكي ودراسة البيروقراطية أهم محاور جهود الباحثين وهوما أدى إلى اهمال جوانب التغير في السياسة الخارجية.

-الاعتقاد السائد بصعوبة البحث في التغير السياسي لدى أصحاب المنهج التاريخي ودارسي التاريخ الديبلوماسي، الذين اقتصرت جهودهم على مجرد رصد وقائع السياسة الخارجية دون دراسة التغير والاستمرار فيها، حيث كتب روزنوفي سنة 1968،بان هؤلاء الذين يطمحون للوصول الى نظرية للسياسة تتضمن القدرة على التفسير والتنبؤ بالاستمرار والتغيير فيها،مصيرهم الاحباط لا نه لا يمكن تحقيق ذلك. [4]:

إلا إن إسهامات كل من روزنو،هيرمان وهولستيي، دفعت بموضوع التغير في السياسة الخارجية إلى دائرة الاهتمام، ولا سيما وأنه موضوع اقترنت دراسته بالتحولات المتلاحقة في النظام

الدولي والعلاقات الدولية منذ منتصف الثمانينات،فماهي عوامل وانماط التغير في السياسة الخارجية؟

أولا: مفهوم التغير في السياسة الخارجية

التغير ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال وهومن اكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحا.والتغير ممارسة قام بها الانسان في مختلف الميادين منذ القديم:في الطبيعة، الاخلاق، السياسة والاقتصاد. ويعرف المعجم اللغوي التغير بانه تحول.وغير الشيء بدله وحوله،اي جعله غير ما كان عليه وغير الامر يعني حوله. [5] ان اصطلاح التغير يعني انتقال الشيء اوالظاهرة من حالة الى حالة اخرى وهوذلك التعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون اوهيكل الشيء اوظاهرة[6] وهوبذلك ظاهرة انسانية،ثقافية، اجتماعية،اقتصادية،سياسية. وهوضرورة تقتضيها الظروف ومختلف التحولات القيمية اواي شيء كما انه ظاهرة مستمرة في المجتمعات وفي كل الظواهر.

اما في **العلوم الاجتماعية**، فيعرف صلاح العيد، التغير الاجتماعي، بانه ظاهرة طبيعية تخضع لنواميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات المستمرة والتي تفضي الى تغير مستمر. آما احمد زكي،فيرى في التغير كل تحول يقع في التنظيم السياسي، في بناءه اوفي وظائفه خلال فترة زمنية معينة. والتغير الاجتماعي على هذا النحوينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع اوفي بناءه الطبقي اونظمه الاجتماعية اوفي القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الافراد والتي تحدد مكانتهم وادوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها. [7]

اما **مفهوم التغيير السياسي**، فانه يشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أودول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي. ويتسم مفهوم التغير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع، والتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أولإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.ويأتي التغير السياسي استجابة لعدة عوامل [8]:

– الراي العام أومطالب الأفراد من النظام السياسي، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجمات المصالح والضغط.

–تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أوالخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

– تداول السلطات في الحالات الديموقراطية أوإعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالنقابات.

–. ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أومنظمات وتأخذ هذه الضغوط عدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية.

– تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أوفي طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية . وهنالك نوعين من التغير:[9]

التغيير الشامل العميق: يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية،...الخ، ومن ثم، فإن تغيير القيادة الديكتاتورية أوالنجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع مصالح الدولة أوالمؤسسة لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحوالتحولات النوعية الكبرى التي تؤدي الى تطوير الدولة أوالمؤسسات. فتغيير القيادة هوخطوة نحوالتغيير الشامل، وليس هوالهدف النهائي.

التغيير الجزئي: كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أوالدستوري أوالعسكري، أوغيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى إما لكونها لا تحتاج إلى تعديل أولعدم توفر المشروع المحلي الذي يملي على المجتمع وقيادته التحرك في اتجاه محدد.

أما مفهوم التغير في السياسة الخارجية، فانه يعرف بأنه تلك التحولات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما، من حيث أبعادها العامة (سواء في القرارات، أوالسلوكيات والمعاملات) أوأولوية استخدام أدواتها أوأهدافها أودرجة الاهتمام بقضاياها أودوائر حركتها المختلفة.[10] ويعرف هولتسي التغير في السياسة الخارجية، بأنه تعديل أوتبديل حاد في أنماط العلاقات لدولة ما. ويعتبر أن المتغير التابع في هذه العملية هوالتغيرات في أنماط العلاقات الخارجية، الدبلوماسية، الثقافية، العسكرية، التجارية، وتحديد سياسات جديدة بالنظر إلى دور

الوكلاء الخارجيين داخل الدولة ونية صانع السياسة في إعادة صياغة السياسة الخارجية وهوما يعبر عنه بإعادة توجيه السياسة الخارجية.[11] اما الباحثين روزتيتي وهاجان وسامبسون في كتابهم: اعادة هيكلة السياسة الخارجية:كيف تستجيب الحكومات للتغير العالمي ؟،فانهم يعبرون عن التغير بإعادة الهيكلة الذي يعبر عن تغير اشمل واعمق.فالتغير في السياسة الخارجية يتمثل في خط متصل ،احد طرفيه يمثل التغير الجزئي المحدودmicro change،بينما تمثل اعادة الهيكلة الطرف الاخر الذي يعبر عن اقصى درجات هذا التغير ويسمى بالتغير الكلي macro change.[12]

وحسب البحثين فولجي وشوارز،فان التغير هواعادة الهيكلة،restructuration، التي تتضمن تغيرا جذريا متعدد الابعاد يحدث في فترة زمنية قصيرة نسبيا وهي بذلك اعمق من التغيرات العادية في السياسة الخارجية التي تحدث بشكل تدريجي وعلى مدى فترة زمنية طويلة نسبيا، وهذه التغيرات الاخيرة هي التي حظيت بالدراسة وهي لا تعبر عن التغير الجذري في السياسة الخارجية.[13]

ومن هنا فان مفهوم التغير أوالتحول يشر إلى تلك الأشكال من السلوكيات، والأهداف والأدوات والأنماط التي تلجأ إليها الوحدة الدولية تماشيا مع الأوضاع الدولية والداخلية والتي تسمح لها بالتفاعل الطبيعي مع هذه الاوضاع. بمعنى اخر،فان التغير يعني مجمل التحولات التي تعتري السياسية الخارجية للدولة بسبب العديد من العوامل الداخلية كتحول النظام السياسي اوالعوامل الخارجية واهمها التحول على مستوى النظام الدولي وتبعاته على مختلف جوانب العلاقات الدولية. وقد ورد تحت العديد من المسميات منها التكيف السياسي مثل ما ذهب إليه روزنو، وإعادة الهيكلية عند هولتسي، في حين تكلم هيرمان عن مفهوم إعادة توجيه السياسة الخارجية.

ثانيا: عوامل واسباب التغير في السياسية الخارجية.

ان الفهم الصحيح للسياسة الخارجية حسب روزنو،يكمن في اعتبارها ظاهرة كغيرها من الظواهر الانسانية وحيث ان الانسان يسعى دوما للتكيف مع البيئة المحيطة به، فان الدولة في حركة دائمة للتكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها. وانطلاقا من ان السياسة الخارجية هي اداة الدولة في التكيف مع هذه البيئة من اجل الحفاظ على بقائها وتحقيق اهدافها، فان تغير هذه السياسة يكون نتيجة لتغير ات داخلية وخارجية تتطلب المواجهة والتكيف

وعادة،فان صانعي القرار يدركون هذه التغيرات وما تحمله من مخاطر داخلية اوخارجية ويسعون للتقليل من تكاليفها المحتملة وتنظيم المنافع والفرص المتوقعة منها من خلال العمل على احداث التغيرات اللازمة على السياسة الخارجية[14]

في كتابه: التغير والاستقرار في السياسة الخارجية: مشاكل واحتمالات الانفراج،يرى كجيل جولمان، بان التغير في السياسة الخارجية للدولة مصدره ثلاث عوامل رئيسية وهي:التغير في البيئة المحيطة والتغذية العكسية السلبية وتغير صانع القرار وافكاره ومعتقداته الجديدة. الا ان هذه العوامل ليس لها تأثير حتمي حيث انها قد لا تحدث تغير في السياسة الخارجية. فقد تجد الدولة ان عليها الالتزام بسياستها المتبعة والميل الى الاستمرار فيها. وذلك تحت تأثير عوامل اطلق عليها اسم المثبتات، ومنها العوامل الإدارية،العوامل السياسية والعوامل الادراكية والعوامل الدولية. [15] ".

ومن جانبه، يرى الباحث هيرمان في كتابه" تغيير الاتجاه: عندما تختار الحكومات ان تغير اتجاه سياستها الخارجية"،ان مصادر واسباب التغير في السياسة الخارجية تتمثل في مجموعتين من العوامل وهما العوامل الداخلية والعوامل الخارجية والتي لخصها في العناصر التالية: [16]

– مبادرة القيادة: يلعب هذا العامل دوره في الانظمة التسلطية بسبب ما يملكه القائد السياسي من سلطات في توجيه السياسة الخارجية وقدرته على الاقناع، الامر الذي يسمح له بإحداث التغيير دون وجود قيود داخلية.

– تأييد الجهاز الحكومي: حيث ان وجود بعض الاتجاهات داخل الجهاز البيروقراطي للدولة يمكن ان تسعى لإحداث تغير في السياسة الخارجية وذلك من خلال علاقاتها الوثيقة مع كبار المسؤولين لضمان انجاح تحقيق اهدافها.

– إعادة الهيكلة الداخلية: ان ارتباط السياسة الخارجية على المستوى الداخلي بمؤيدين لها لهم قوة تأثيرية يعني ان اي تغيير يحدث لهؤلاء في علاقاتهم بالنظام اولمواقعهم من شانه ان يحدث تغيرا في السياسة الخارجية.

– الصدمات الخارجية: إن التغيير في السياسة الخارجية يرتبط بادراك الحكومة بالتغير الحاصل في البيئة الخارجية.فالأحداث القوية في البيئة الخارجية والتي يبرز تأثيرها على الدولة لا يمكن تجاهلها.

ورغم اقرار تشارل هيرمان بالتفاعل بين هذه العوامل، الا انه وفي نفس الوقت يؤكد على ان البيئة الدولية تمثل اهم عامل في احداث التغيير في السياسة الخارجية.فالتغييرات التي شهدتها الساحة الدولية في فترة الثمانينات ادت الى طرح العديد من الاسئلة فيما يتعلق بالتغير في السياسة الخارجية ومن أهمها نظرة صانع السياسة الخارجية وغيرهم الى هذه التغيرات: هل يعتبر هؤلاء بأن هذه التغيرات اساسية؟ وما هي طبيعة المشاكل الجديدة ؟. ومن ابرز ما ورد في نظرية هيرمان تركيزه على عملية صنع القرار في احداث التغير في السياسة الخارجية، فهي حسبه، عملية تتوسط التغييرات في النظام الدولي والتي تؤدي الى حدوث التغير من عدمه،وعليه ففهم عملية التغير مرتبط بالفهم الجيد لعملية صنع القرار.[17]

وفي كتاب لهولتسي Holsti بعنوان: السياسية الدولية [(*)] أوضح هذا الاخير، تأثير الهيكل العام للقوة في النظام الدولي على السياسة الخارجية والذي يظهر في توسيع أوتصنيف اختيارات استراتيجيات السياسة الخارجية المتاحة. ففي نظام قطبي محكم،فإن معظم الدول الصغيرة تواجه ضغوطا قوية لأن تكون شركاء متحالفة مناصرة للقوى الكبرى، وتلجأ في الأخير إلى احداث تبادل لقدر معين من الاستقلال الذاتي مقابل الأمن، أما في النظام الفضفاض، فإن التزامات التحالف تتجه لأن تكون استقلالية.[18]

ونجاح إعادة هيكلة السياسية الخارجية، مرهون حسب هواستي بوضع الدولة ومكانتها في النظام الدولي حيث أن إعادة هيكلة السياسة الخارجية لدولة صغيرة، إذا كانت تمس المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، فإنها غالبا ما تثير توترات دولية وردود فعل تتضمن درجات عالية من العنف والعقاب ومحاولة إثنائها على احداث مثل هذا التغيير.أما إذا كانت هذه الهيكلة لا تهدد أمن الدول الكبرى، فيمكن ان تتم بسلام [19]. (حال بعض الدول العربية: الكويت، السعودية،.....)

أما دافيد سكيدمور "David Skidmore"،فانه ضمن افكاره حول التغير في السياسة الخارجية في كتاب له بعنوان "إعادة هيكلة السياسة الخارجية.كيف تستجيب الدول للتغيير في النظام الدولي" [*] واهتم سكيدمور بتوضيح اسباب حدوث هذه العملية،[20]والتي يربطها بما اسماه" بدرجة الإجبار الخارجي ودرجة القيود المحلية". فتبني السياسات الجديدة يتم عندما تكون درجة الإجبار الخارجي مرتفعة، بينما تظل هذه السياسات الجديدة متوترة في الحالة التي يكون فيها الإجباري الخارجي ضعيفا، كما أن الدولة القوية التي تكون فيها السلطة مركزة

وتستطيع التصرف بشكل مستقل نسبا تجاه المصالح المحلية أوالمجتمعية، فإنها تكون قادرة على تغيير السياسة الخارجية عند مستوى تكاليف منخفض نسبيا. وذلك عكس الدول الضعيفة والمثقلة بالمصالح المحلية، حيث يصعب عليها ممارسة السياسات الجديدة بشكل أكثر سهولة.[21] ويختلف تأثير التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية، حسب الدول التي قسمها إلى ثلاث فئات، تختلف فيها قدرة التأثير والاستجابة وذلك على النحوالتالي.

الدول القوية اوالكبرى وبسبب قوتها الخارجية، فإنها تتميز بتحررها من العديد من القيود الخارجية التي تواجهها الدول المتوسطة، مثل الاستقلال والامن والرفاهية وبناء على ذلك، فإن التغيرات في البيئة الدولية لا يكون تأثيرها حتما بشكل فروي لإحداث تغير في السياسات، وتكون بذلك تكاليف مقاومة القيود الخارجية أكثر سهولة في الإدارة كما أنها حسب كوهين، يمكن أن ترجئ التكيف لمدة أطول. [22] إلا أن تكاليف رفض تبنى سياسات ملائمة للتغير تؤدي الى تدهور الهيمنة والذي يحتمل أن يحدث بصورة تدريجية وأن تكاليف رفض هذه السياسة تخفيها الجماعات المحلية بقوة لأنها ترتبط بمصالحها التي طورتها وهي مصالح تحفظها السياسات القديمة.ومن جهة اخرى، يوضح دفيد سكيدمور، أن القيود الدولية ليست المتغير الوحيد المؤثر على قدرة الدولة في الاستجابة للتغير الدولي، فهناك أيضا الجماعات الأيدولوجية والمصلحة التي تدفع الدول الى البحث في استقرار سياستها داخليا. والقوى الكبرى وان كانت تعاني من ضعف في سياستها الخارجية، فإن لديها القدرة المحلية على تعبئة المصادر الداخلية المتاحة في أشكال ناجحة في الوقت المناسب مما يجعلها أكثر قدرة على استغلال الانقسامات في بنية القوى الخارجية المسيطرة.[23]

الدول المتوسطة القوة، وهي دولا غالبا ما تعاني من ضعف في القدرة على تحمل تكاليف سياسات عدم التأقلم، كما تتميز أيضا بالتكيف البطيء للبنى المحلية مع البيئة الدولية ويؤدي الشعور السريع بالنتائج المضرة للسياسات المتخذة للبحث سريعا عن التكيف الصحيح، وهوما يؤدي إلى تأثر السياسات القائمة والبنى المؤسساتية بهذه العملية.[24]

الدول الصغيرة، فإنها تشبه الدول المتوسطة القوة فيما يتعلق بوجود الدوافع القوية نحوالتكيف مع التغير الدولي خوفا من حدوث نتائج سلبية في سلوكها، الا انها تعاني من نقص القوة الضرورية وافتقارها لوسائل ذات كفاءة تستخدمها في إتباع أهداف خارجية طموحة تمكنها من إرجاء التكيف، لكنها تستخدم وسائلها المتوفرة في الدفاع عن سيادتها واستقلالها. ومن جهة

ثانية وحسب سكيدمور،فإن الدول الضعيفة يمكن أن تعيش ككيانات منفصلة عن طريق التضحية بالعناصر الهامة من السيادة وغالبا ما تستخدم كتوابع ظاهرية للقوى الكبرى، كما أن أنظمتها السياسية المحلية قد تخترق بواسطة القوى الكبرى الخارجية.[25] (حالة الدول العربية). ان استراتيجية التكيف مع التغييرات التي تحدث تتمثل حسب سكيدمور في التكيف والمقاومة، وتطبيقهما يتوقف على العديد من العناصر أهمها قوة الدولة وامتلاك وسائل مجابهة التغير والتي تسمح لها بتحمل تكاليف التغير الى جانب قوة السلطة وعدم تشتتها والابتعاد عن تأثيرات الجماعات المجتمعية. وبناءا على هذين العنصرين،فان الاختيار بين استراتيجية التكيف والمقاومة من المحتمل ان يختلف حسب الموضوعات وحسب التوقيت في الاستجابة للتحولات البسيطة في القوة النسبية للقيود المحلية والدولية. [26] وفي نفس الوقت يقر دافيد سكيدمور بتأثير التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية لكل الدول وبضرورة التكيف. فحتى الدول الكبرى ولكي لا تفقد هيمنتها، فإنها،تلجأ إلى إحداث تغيرات تتماشى ومتغيرات البيئة الخارجية، وهذه العملية تتم بسهولة مقارنة بالدول المتوسطة والصغيرة التي يمكن أن يحدث فيها التغير بصورة جذرية نظرا لقلة مواردها وضعف وقوتها. [27]

ويدعوفريديريك شاريون Fréderic Charillon،الى اعادة تحديد السياسة الخارجية**réinvention**، واعطاء شكل جديد لممارسة هذه السياسة بسبب مختلف التطورات التي يشهدها النظام الدولي والتداخل والتفاعل في هذه السياسة والذي يظهر: [28]

— تشابك مصالح الدولة مع بعضها البعض والمنافسة والتحالف التي تتم في هذا الاطار.

–السياسة الخارجية تتميز بالتفاعل والتداخل بين مختلف البيروقراطيات،حيث ان الدولة مكونة من العديد من مراكز صنع القرار التي لها تصورات مختلفة ومتعارضة في قضايا السياسة الخارجية،التي هي محصلة للحلول الوسطى والمساومة بين مختلف هذه البيروقراطيات.

–ان هذه البيروقراطيات ليست معزولة عن العالم. انها محاطة بقوى وفواعل وجماعات ضغط ووسائل اعلام وتتحرك على مراء الرأي العام وبهذا، فان السياسة الخارجية تصبح ايضا عملية تفاعل بين المكونات البيروقراطية وبيئتها الاجتماعية وهذا البعد يدخل لعبة اللولبيات اواشكال اخرى للتأثير.

وفي الاجابة على سؤال: طرحه الباحث فولجي وشوارز: كيف تحدث التغيرات الجذرية في السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية الغربية؟ وما هي العوامل التي قد تؤدي الى ذلك؟ توصلا الباحثان و– بعد دراسة 11دولة اوروبية ديمقراطية غربية ومنها بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية من الفترة 1960 –1980– الى الاستنتاجات التالية الى :[29]

–ان الدول الاوروبية الصغيرة اقل ميلا الى اعادة هيكلة سياستها الخارجية مقارنة بالدول الكبرى بسبب امتلاكها للموارد الازمة.

–ان الدول الاوروبية الصغيرة اكثر ميلا للإعادة هيكلة سياستها الخارجية بسبب تأثرها بالعوامل الخارجية.اما اعادة هيكلة الدول الكبرى لسياستها الخارجية فيكون عادة نتيجة الضغوطات الداخلية.

–ان اعادة الهيكلة تكون اكثر ميلا للحدوث عندما تصل القيادة السياسية للسلطة عن طريق التعيين اوالفوز في الانتخابات بأغلبية بسيطة وذلك في النظم الرئاسية،حيث تمتلك القيادة جرأة اكبر على المبادرة مقارنة بتلك المنتخبة بأغلبية واسعة والتي تخشى من تراجع شعبيتها والتأثير على فرص انتخابها مرة اخرى في حالة فشل مبادرتها.

–ان اعادة الهيكلة تكون اكثر ميلا للحدوث في حالة وجود مشاكل اقتصادية داخلية ملحة تواجه القيادة السياسية وتدفعها الى اعادة هيكلة سياستها لمواجهة هذه المشاكل.

–ان اعادة الهيكلة تحدث استجابة لمتغيرات البيئة الدولية مثل طبيعة النظام الدولي ودرجة الاستقطاب.

والخلاصة هي: ان التغير يعني الانتقال من حالة الى حالة بسبب ظهور تطورات والتي تؤدي في الاخير الى ظهور انماط ونماذج لنظم ومؤسسات جديدة. ولعل أهم النظم التي عرفتها البشرية هي نتيجة لهذا النوع من التطور. والتغير قد يحدث نتيجة لظروف داخلية كتحول في انماط السلطة السياسية وتغير النظام الساسي من حيث القيادة السياسية والنخبة وما يمكن ان ينجر عليه من تغير مماثل في توجهات السياسة العامة للدولة ومنها السياسة الخارجية كما قد يحدث التغير لأسباب خارجية ومنها تحولات النظام الدولي.

ثالثا: أنماط التغير في السياسة الخارجية.

ان التغير اذن هومحصلة للعديد من العوامل منها ما هوداخلي ومنها ما هوخارجي وعوامل يظهر تأثيرها بوضوح في انماط السياسة الخارجية التي تتبعها الدولة لتحقيق مصالحها.ويوظف **تشارلز هيرمان "Charles Hermann"**[*]، مصطلح اعادة توجيه السياسة الخارجية، للتعبير عن مفهوم التغير ويرى أن السياسة الخارجية بحكم تعريفها بأنها برنامج يهدف الى تنفيذ أهداف يتم تحديدها بواسطة صانعي السياسة الخارجية أوممثليهم ويتم توجيهه نحوكيانات تقع خارج الولاية السياسية لصانعي القرار، فإن موضوع التغير والاستمرار فيها يعد من السمات التي تميزها عن غيرها من السياسات وأنه يمكن فهم السياسة الخارجية باعتبارها موضوعا لأربعة مستويات متدرجة من علمية التغير وذلك على النحوالتالي[30]:

-**التغير التكيفي**: والذي يعني به التغير في مستوى الاهتمام والجهد الموجهة من وحدة دولية ما نحوقضية معينة سواء بالزيادة أوالنقصان أوالتغير في نطاق الوحدات الدولية التي تتعامل معها وذلك دون المساس بالأدوات والأهداف والتوجهات.

-التغير البرامجي: وينصرف إلى ذلك التغير الذي يحدث في أدوات تحقيق أهداف السياسية الخارجية من خلال إحلال أوالاعتماد على أدوات جديدة من دون تغير الأهداف.(احلال الوسيلة الديبلوماسية محل الاداة العسكرية).

-التغير في الأهداف: ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية.

- التغير في التوجهات العامة للسياسة الخارجية: للدولة وهوتغير يشمل الأدوات والاستراتيجيات والأهداف وهوما يعبر عن إعادة هيكلة في السياسة الخارجية في عدة مجالات بشكل متزامن. الا ان التغير الحقيقي الذي يقصده هيرمان،هوذلك الذي يحدث في المستويات الثلاثة دون المستوى الأول الذي عبر عنه بالمستوى التكيفي[31].أي ان التكيف لا يعبر حسب هيرمان عن التغير في السياسة الخارجية لان هذه الاخير عملية اعمق من بعض الاجراءات التي تقوم بها الدولة تماشيا مع المستجدات التي تحدث وتشمل التغير في الاهداف، البرنامج، والتوجهات.

و يعبر هولستي عن مفهوم التغير في السياسة الخارجية في دراسته، [*] بإعادة الهيكلة حيث يأخذ التغير احد النمطين وهما:

النمط التدريجي وهو النمط المألوف في معظم السلوكيات الخارجية للدول، حيث تتغير السياسة العامة وذلك تحت ضغط العوامل الداخلية والخارجية.وأهم ما يميز هذا التغير أنه يتم بوتيرة "بطيئة" هادئة،. فتتجه الدولة إلى إقرار الأبعاد الرئيسية لسياستها الخارجية وقبول التغير المحدود. بمعنى أخر،فان التغير التدريجي يتم عبر البدء بمجموعة من السلوكيات المحدودة والقرارات التكتيكية التي تختلف عن التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية وتراكم هذه السلوكيات التي يتم احداثها، تؤدي مع الزمن إلى تغير شامل في التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية. هذا النمط من التغيير يتحكم فيه وجود الدولة ضمن تحالفات دولية والموارد المخصصة للوفاء بالتزاماتها الدولية، ومن ثم يصبح من الصعب عليها تغير تلك الارتباطات بسرعة[32].

التغير الجذري، أوالثوري، فيعني انهاء نمط من السياسية الخارجية وإحلاله بنمط جديد من التوجهات والسياسات عبر فترة قصيرة من الزمن. وبالاعتماد على مجموعة من المعايير ومنها: مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية،اتجاه مساهمتها في التفاعلات الدولية، مدى قبولها لتغلغل القوى الخارجية، نمط ارتباطاتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية وميز هولستي بين أربعة أنماط للسياسة الخارجية وهي[33]:

نمط الانعزال:ويتميز بمحدودية المشاركة في السياسة الخارجية ورفض التغلغل الخارجي.

نمط الاعتماد على الذات: ويقوم على المشاركة الخارجية المحدودة ويهتم بتنويعها وتفادي التغلغل الخارجي والدخول في ارتباطات تزيد من هذا التغلغل.

نمط الاعتماد على الخارج: وهونمط يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية،التي ترتكز على قوى خارجية رئيسيه مع الاعتماد على مصادر الدعم الخارجي مما يزيد من التغلغل الخارجي، الذي قد يأخذ شكل التحالفات العسكرية.

عدم الانحياز بالتنوع: ويقوم على ارتفاع مستوى المشاركة الخارجية مع تنوع الشركاء الخارجين وتفادي الدخول في تحالفات عسكرية مع قوى كبرى.

وبناء على المعطيات الدولية، يمكن ان نلاحظ ان هذه الانماط التي يشير اليها هولستي، انما تخص الدول الصغيرة والمتوسطة.فأما بالنسبة للدول المتوسطة،فإنها تلجا الى الاعتماد على الذات وعلى عدم الانحياز بالتنوع.اما في حالة الدول الصغيرة، نجد ان الطابع الغالب هوالاعتماد على

الخارج. وبالنسبة للنمط الانعزالي، فانه في المرحلة الحالية غير موجود بالنظر الى التشابك الكبير في العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية على مختلف المستويات.

ان نمط التغير اذن حسب هولستي، عملية مرهونة بقدرات الدولة ومكانتها في سلم القوى على المستوى الدولي وحجم الضغوطات الداخلية والخارجية وارتباطات الدولة الخارجية. وهنا لا يمكن ان نتوقع تغيير جذري في السياسة الخارجية للدول العربية ذات العلاقات الامنية والسياسية مع القوى الكبرى في النظام الدولي الا بما يتماشى ومصالح هذه الدول الكبرى(اعادة النظر في اتفاقية كامب دفيد، القواعد العسكرية الأمريكية في العربية السعودية والكويت والامارات)، الى جانب ذلك فان التغير في سياسة بعض الدول فرض من قبل القوى الكبرى حالة العراق.

وتناول بدوره المفكر عماد جاد (*) أنماط استجابة الدول للتغير في النظام الدولي والتي حددها في ثلاثة انماط وهي.

نمط الاستجابة المبادرة: يميز هذا النمط سلوك الدول التي حققت درجة متقدمة من النموالسياسي والاقتصادي والتي لها قدرة عالية على التكيف مع التحولات، وعادة ما تكون التحولات الكبرى جزءا من حركة ونشاط هذه الدول أوتكون هذه التحولات محل رصد ومتابعة دقيقة منذ بداياتها الأولى. وقد يأتي هذا النمط من السلوك،من الدول المتوسطة والصغيرة في حالة ما إذا عملت على حسم توجهاتها الداخلية والخارجية على نحويتوافق مع اتجاه التغير في النظام الدولي وخاصة إذا لم تكن ذات مورث ثقافي راسخ يحدد أطر ثابتة للحركة داخليا وخارجيا (الدول التوابع للمنظومة السائدة في النظام الدولي ولا توجد قوى تعمل في الاتجاه المضاد ويمثل مشروع أوروبا الموحدة النموذج البارز).[34]

نمط التكيف بفعل الضغط الخارجي: حيث هناك دول لا تمتلك القدرة على الاستجابة المبادرة، إلا أنه وبسبب استمرار الأدوار المتوقعة منها في الحياة الدولية، تمارس عليها ضغوطات، تدفع بالقيادات الداخلية فيها إلى محاولة خلق انطباع بالتأقلم والتكيف مع القيم العالمية البازغة دون المساس بهياكلها الداخلية الجوهرية وتعمل مصالح الدول على تحديد حدود الضغوط الخارجية. والاستجابة لتلك الضغوطات تكون إما شكلية بحيث لا تمارس الدول الضاغطة ضغوطها فيما وراء التجاوب الشكلي، تفاديا لأي انفجار داخلي قد يطيح بمصالحها، أويتم

تجاهل الموقف بالكامل واخراج هذه الدول من قائمة المطلوب منها، إدخال تغيرات تتلاءم مع تحولات النظام الدولي.[35 ص62-63]

نمط التحدي والمقاومة: وهونمط يميز الدول العاجزة أوالرافضة في توليد الاستجابة الداخلية للتحديات الخارجية ويمكن تلخيص أسباب المقاومة في طبيعة المجتمع أونظام الحكم أوما يسمى بالموروث الثقافي وعادة ما تواجه هذه الدول بالإطاحة بفعل قوى داخلية بمساندة خارجية أوبفرض الحصار الدولي وتهميش الدولة وعزلها.(حالة ايران والدول المارقة).[36]

وانطلاقا من العوامل المؤثرة في التغير في السياسة الخارجية حدد من جهته روزنو، أربعة انماط للتكيف في السياسة الخارجية وهي:[37]

النمط الاول:التكيف الوقائي ويتم فيه التغير في السياسة الخارجية كاستجابة لعوامل داخلية وخارجية.

النمط الثاني: التكيف الاذعاني:حيث يحدث التغير كنوع من الاذعان اوالخضوع لعوامل البيئة الخارجية.

النمط الثالث: التكيف الصلب:ويحدث التغير فيه نتيجة لعوامل البيئة الداخلية.

النمط الرابع: التكيف المتقدم: ويتم فيه التغير في السياسة الخارجية بمبادرة من صانع القرار وليس بسبب تغيرا ت تحدث في البيئة الداخلية اوالخارجية.

اذن الملاحظ، هواختلاف الباحثين في تحديد انماط التغير في السياسة الخارجية وذلك حسب الظروف التي تجري فيها العملية، لكن ما يجب الاشارة اليه هوان التغير في السياسة الخارجية يتم بشكل تدريجي ،بمعنى ان سياسة الدول الخارجية لا تتغير بشكل جذري الا في حالات نادرة.فالوحدة الدولية تتجه الى اقرار الابعاد الرئيسية لسياستها الخارجية وقبول التغير المحدود في الابعاد الهامشية لتلك السياسة.كما ان التغير في السياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من السلوكات المحدودة والقرارات التكتيكية التي تختلف عن التوجه الرئيس للسياسة الخارجية،وعبر فترة من الزمن يؤدي تراكم التغيرات المحدودة الى تغيير شامل في التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية.[38] وتفسر الطبيعة التدريجية للتغير في السياسة الخارجية على ضوء طبيعة الارتباطات الدولية التي تترتب على اتباع سياسة خارجية معينة.فليس من السهل على الدولة ان تغير من طبيعة تلك

الارتباطات بشكل مفاجئ بعد ما خصصت لها موارد للوفاء بها.ويرى محمد السيد سليم، ان هذا الطابع التدريجي للسياسة الخارجية لا ينفي امكانية حدوث تحول جذري في السياسة الخارجية من خلال احلال نمط جديد من التوجهات والسياسات مثلما حدث في سياسة الصين في الفترة الممتدة من 1959-1966،حيث انتقلت من نمط الاعتماد على الاتحاد السوفياتي والتحالف معه الى نمط الاعتماد على الذات ومن نمط الاعتماد على الذات الى نمط العزلة في الفترة ما بين 1966-1969.[39]

والتغير الجذري يحدث عموما في الدول النامية اوالدول التسلطية وذلك نتيجة عاملين يحددهما الباحث روتشاين في ما يسميه: بشخصنة السياسة الخارجية وسيطرة القائد السياسي على عملية صنع السياسة الخارجية. وعليه،فان تغير القائد السياسي يؤدي الى تغير السياسة الخارجية كما يمكن ان تتغير السياسة الخارجية اذا تغيرت ادراكات ونمط عقائد القائد.اما العامل الثاني فانه يتلخص في الانشقاقات السياسية داخل النخبة الحاكمة وعدم وجود اجماع داخلي حول الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية.فانتصار جناح من اجنحة النخبة يؤدي الى تغيير جذري في السياسة الخارجية(انقسام النخبة بعد وفاة لنين وانقسام النخبة في مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر).الا ان احتمالات التغير الجذري للسياسة الخارجية تزداد في الدول النامية التي تحدث فيها ثورة سياسية على النظام القائم ومن ثم تغيير النخبة وتزداد احتمالات التغير الجذري اذا كانت الثورة مسبوقة بحالة من عدم التكافؤ الاقتصادي اوالتبعية السياسية لاحد القوى الكبرى (.تغير السياسة الايرانية بعد ثورة 1979).[40]

وعندما تتوفر عوامل واسباب التغير،فان صناع القرار يستطيعون تمرير برامجهم وذلك عند ما تكون النافذة السياسية[41] مفتوحة حيث يتم استغلال الفرصة قبل فوات الاوان. وقد اكد جون كيلبير على أهمية حالة الازمة للقيام بهذا العمل غير المعتاد،ذلك ان حالة الازمة ترتبط بالشعور بالخوف والذي يساعد صانع القرار الراغب في التغيير على التغلب على معوقات البنى المؤسسية وفرض تصوره. وفي هذا الاطار يجب الاشارة الى انه يمكن ان تغلق النافذة السياسية وتضيع الفرصة [42]

ان مناقشة التغير في السياسة الخارجية كما ورد في كتابات المفكرين،وان كان موضوعا حديثا في الدراسات السياسية مقارنة مع تطوالسياسة الخارجية كنشاط وممارسة،فانه يوضح العديد من النقاط المهمة في ظاهرة التغير في السياسة الخارجية وهي:

– ان التغير في السياسة الخارجية ظاهرة مرتبطة بحركية الظروف الداخلية والدولية المتداخلة فيما بينها.فالظروف الداخلية والتي تشمل ما يطرأ على النظام السياسي من انتقال للسلطة وتغير في النخبة اووقوع ثورة اوالتحول الديمقراطي الى جانب الظروف الدولية والاقليمية،ظروف تلعب دورا حاسما في عملية تغير السلوك الخارجي للوحدات الدولية

– في بعض الاحيان تكون هذه الظروف منفصلة عن بعضها البعض وقد تكون متداخلة وكلما كانت متداخلة كلما ادت الى تغيرات نوعية في السياسة الخارجية للدولة وهوما تعكسه التطورات التي شهدتها دول اوروبا الشرقية في بداية التسعينات حيث ادت الاحداث الداخلية فيها والتحولات الدولية الى تغير كبير في سياساتها الخارجية وذلك على مستوى التوجهات والاهداف التي كانت تحكم هذه السياسات. ان التغيرات التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، دفعت الكثير من الدول الى تشجيع سياسة الاحلاف والتكتلات وكان لهذه التغيرات ان تفرض نماذج سلوكية جديدة اذ اقدمت بعض الدول الى خلق احلاف مع الدول المجاورة والصديقة، وكان لابد لهذه التطورات في السياسة الدولية ان تترك تأثيرها الواضح على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية[43]

– انه من الطبيعي في كل دولة ان تحدث عملية توافق اوتوازن بما يتلاءم واهدافها وفي امكاناتها في الفترة محل التغير والتحول. إلا ان احداث هذا النوع من التوازن يرتبط بدوره بحجم الدولة وقدرتها وبناءا عليه، تختلف الدول في نمط الاستجابة.فالدول الكبرى اكثر قدرة على تغيير سياستها الخارجية وذلك عند مستوى تكاليف منخفض نسبيا كما تتبع الاستجابة المبادرة انطلاقا من ان تلك التحولات قد تشكل جزءا من حركتها ونشاطها اوانها هي التي تشرف عليها منذ البداية مثل الولايات المتحدة والنظام الدولي الجديد الذي يعبر عن الهندسة الامريكية في جزء كبير منه وذلك عكس الدول الضعيفة والتي لا تمتلك هامش كبير من المناورة في سياستها الخارجية خاصة اذا كانت تشكل أهمية لاحد القوى الكبرى. وبذلك تختلف مستويات وانماط التغير التي ذكرها هيرمان (التغيير التكيفي، تغير البرنامج، الاهداف،والتوجهات).

وما يعاب على مختلف المقاربات التي تمت الاشارة اليها، هوانها تبقى نماذج مجردة فيما يتعلق بتوقيت حدوث التغير والعوامل التي ترجح التغير عن تلك التي تعيقه. هذا الى جانب ان هذه المقاربات تطرقت الى العديد من العوامل المفسرة للتغير ولكنه لم ترجع احد عن الاخر.

خاتمة

إن التغير في السياسة الخارجية يعني التحول اوالانتقال من حالة الى حالة وهي عملية تتم تحت العديد من الضغوطات منها ما هوداخلي ومنها ما هوخارجي وتكون العملية ضاغطة اذا اقرنت بضغوطات داخلية وخارجية في نفس الوقت.هذه الضغوطات تضطر الدولة الى البحث عن انماط للتكيف لكي تحافظ على الوضع القائم ان كان يخدم مصالحها اوالاندماج في البيئة الجديدة بطرق لا تكلفها فقدان موقعها اودورها.الا ان طبيعة هذا التكيف وتحقيقه للنتائج التي يرجوها صانع القرار عملية مرهونة بقدرة الدولة وموقعها في النظام الدولي والاقليمي وايضا في ارادة التغير.بمعنى مدى اضطرار الدولة لإحداث هذا التغير في سياستها الخارجية. وهوما تم توضيحه من قبل العديد من الباحثين السياسيين امثال هولستي،تشالز هيرمان،دفيد سيكدمور وروزنو...واخرون.حيث تعد هذه الدراسات مرجعا فكريا يساهم في معالجة السياسة الخارجية كظاهرة تمتاز بالحركية: التغير والاستمرار واهم العوامل التي تتحكم في هذه العملية

وعملية التغير يمكن ان تكون سلمية ومرادفة للاستقرار اذا تمت بمعدل يمكن استيعابه من قبل الدول،. ويرى الباحث جون هيزر، بان أي نظام لا يمكن ان يخلومن التغير واعتبر شرط الاستقرار لا يكمن في اختفاء التغيرات في النظام الدولي واستمرار الوضع الراهن الى مالا نهاية ولكنه يتحقق متى كانت التغيرات التي يشهدها النظام سلمية وبطيئة ومتدرجة.اما شرط عدم الاستقرار،فانه يتمثل في تحول هذه التغييرات الى النمط المفاجئ والعنيف وهوما جعل هيرز يشترط ان يكون التغيير سلميا[44]

وقد حمل النظام الدولي الجديد العديد من المعطيات التي تصب في اتجاه دفع الدول الى اعادة النظر في توجهاتها وسلوكاتها ومخططاتها في العديد من مناطق نفوذها وحتى على المستوى الداخلي، اتخذت الدول العديد من الاجراءات التي تمكنها من تحقيق اهدافها تماشيا مع المستجدات الدولية.ولم تقتصر هذه العملية على دولة معينة بل ان نظرة سريعة على ما يحدث من حولنا يكشف بوضوح شمولية المسار الذي امتد من الدول الكبرى الى الدول الصغرى. ذلك ان السياسة الخارجية ظاهرة لا يمكن فصلها عن محيطها الدولي والداخلي وحتى النفسي والاجتماعي.

الهوامش:

[1] Evelyne Dufault.Demi tours: une approche sociologique des revirements de politique étrangère.le cas de la politique étrangère canadienne dans la négociation du protocole Cartagena.P2. http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2005/Dufault.pdf

[2] Bertant Gilles. Penser le Changement en politique étrangère: Le cas de Turquie depuis 2002.P1. http://www.afsp.info

[3]–علي سيد فوائد النقر. أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .قسم العلوم السياسية. 2004. ص 28– 29.

[4]–نورهان الشيخ. دور النخبة في اعادة هيكلة السياسة الخارجية:دراسة للحالة الروسية(1985–1996). جامعة القاهرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.2000.ص13.

[5]–عزت السيد احمد. "القيم بين التغير والتغيير.المفاهيم والخصائص والاليات".مجلة جامعة دمشق.العدد الاول.2011.ص608.

[6]–لطيفة طبال."التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية". مجلة العلوم السياسية والاجتماعية .العدد 8،2012.ص407.

[7]–نفس المرجع.ص409.

[8]–ريم محمد مرسي. الثورات العربية ومستقبل التغير السياسي.ص2–3.في:.www.philadelphia.edu

[9]–نفس المرجع. صَ4.

[10]–إسلام محمد جوهر. الاستمرار والتغير في سياسية الخارجية الأمريكية تجاه ايران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. 2001. رسالة ماجستير. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. 2011 .ص 10–11.

[11] - http://politics-ar.com

[12]– نوهان الشيخ. مرجع سبق ذكره.ص27–28.

[13]– نفس المرجع.ص24.

[14]–إسلام محمد جوهر. مرجع سبق ذكره . ص15.

[15]–نوهان الشيخ. مرجع سبق ذكره.18–19.

احمد زكريا الباسوسي. اثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية (شيراك–الساركوزي). رسالة ماجستير في العلوم السياسية.القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2011.ص28. [16]

[17]– علي السيد فؤاد النقر. مرجع سبق ذكره.ص32–33.

[*] Kalevi. Jaako. Holsti. International Politics Aframework for analysis London. Prentice Hall. International Inc. 1995.

[18]–علي سيد فوائد النقر. مرجع سبق ذكره. ص 34.

[19]– نفس المرجع. ص 37.

* David Skidmore. Explaining state responses to international change. The structural sources of policy Rigidity and change. Copyright. 1994, University of south Carolina

[20]–علي سيد فوائد النقر. مرجع سبق ذكره. ص 40.

[21]– نفس المرجع. ص 41.

[22]-نفس المرجع. ص 44

[23]-نفس المرج. ص 44-45-46

[24]- نفس المرجع. ص 44.

[25]-نفس المرجع. ص 45-46.

[26]-نفس المرجع. ص 46.

[27]-نفس المرجع. ص 44.

[28] -Frédéric Charillon. Les Etats et leurs politiques étrangères.Relations Internationales. Notice.2006.P65-66.

[29]-نورهان الشيخ. مرجع سبق ذكره.ص25.

* Charles Hermann. Changing Course: when Governments choose to Redirect Foreign Policy. International Studies. Ohio. 1990. P9.

[30]–بدر أحمد محمد عبد العاطي. آثر التحولات العالمية في سياسية اليابان تجاه عملية السلام العربية – الإسرائيلية، رسالة دكتوراه في الفلسفة السياسية. القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2003. ص 22–23.

[31]–نفس المرجع. ص 23.

*دراسة هولستي بعنوان

K. J. Holsti. Restructuring Foreign Policy. A Neglected phenomenon: in foreign policy Theory in:K.j. Holsli (ed) why nation realign: Foreign policy Restructuring in the postwar world (London: George Allen and Unwin Hyman. Jun. 1982.

[32]– إسلام محمد جوهر. مرجع سبق ذكره. ص 11.

[33]– بدر أحمد محمد عبد العاطي. مرجع سبق ذكره.ص 21.

* محمد السيد سعيد. طبيعة النظام الدولي الراهن. في نهضة مصر والنظام الدولي. المواجهة أم المناورة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام. 1999.

[34]-نفس المرجع. ص 61-62.

[35]-نفس المرجع. ص 62-63.

[36]-نفس المرجع. ص 64

[37]- اسلام محمد جوهر .مرجع سبق ذكره.ص 13.

[38]-: محمد السيد سليم.تحليل السياسة الخارجية .القاهرة: مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثانية.1998.ص101.

[39]-: نفس المرجع.ص102.

[40]- نفس المرجع.ص102–105.

[41] روجر كينجدون هو من اشتق فكرة النافذة السياسية من نوافذ الفضاء والتي تشير انه في لحظة معينة من الوقت يوجد الكوكب المناسب في المكان المناسب لإطلاق الصاروخ الفضائي لكنه لن يبقى لفترة طويلة على هذا النحوومن ثم فعملية الاطلاق يجب ان تتم عندما تكون النافذة مفتوحة والا ضاعت الفرصة ومن ثم الانتظار الى ان يعاد فتحها مرة اخرى.

[42]-اسلام محمد جوهر. 17-18.

[43]- احمد النعيمي.السياسة الخارجية.عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.2008.ص336.

[44]- شريف عبد الرحمن عبد الحميد. نظرية النظم والتغير في النظام الدولي.رسالة ماجستير.القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.2003 ص20.